تموز ١٩٢٢ ، انها من ، خلال رفضها للانتداب اساسا ، لا تستطيع الموافقة على اجراءات دستورية تستند اليه . ودعت اللجنة الى عقد مؤتمر فلسطيني جديد « كي يضع الخطط الجديدة التي تراها الامة أضمن وأقرب للوصول الى الغاية الاساسية »(١٢٦) . وعقد المؤتمر الجديد ، وهو الخامس ، في ٢٠ اب ١٩٢٢ ، في نابلس ، واتخذ سلسلة من القرارات ، كان من اهمها « تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين ... [و] رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعته انتخابات المجلس التشريعي ... [و] مقاطعة اليهود في الشراء وبيع الأموال غير المنقولة ، على ان يعهد للجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها »(١٢٧) . كما اقر المؤتمر الخامس « ميثاقا وطنيا فلسطينيا » ، اعلن بموجبه الالتزام بتحقيق استقلال فلسطين والوحدة العربية ، ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية(١٢٨) .

ولم تعر سلطات الانتداب هذه المعارضة العربية اهمية كبرى ، بل سارت قدما في تنفيذ مشاريعها . ولذلك قامت ، خلال تشرين الاول ، باجراء احصاء عام للسكان في فلسطين ، كمقدمة لاجراء انتخابات المجلس التشريعي . وتبين نتيجة الاحصاء ان عدد سكان فلسطين بلغ آنذاك ٧٥٢,٠٤٨ نسمة ، منهم ٦٦٠,٦٤١ (اي ٨٧,٩٪) من العرب (ومن هؤلاء ٥٨٩,١٧٧ ، اي ٧٨,٣٪ ، من المسلمين و ٧١,٤٦٤ ، اي ٩,٦٪ ، من المسيحيين)و ٨٣,٧٩٠ (اي ١١,١٪) من اليهود . اما الباقون ، وعددهم ٧,٦١٧ نسمة (١٪) ، فينتمون الى اقليات من قوميات وجنسيات وأديان مختلفة(١٢٩) . وفي اواخر شباط واوائل آذار ١٩٢٣ ، جرت انتخابات المجلس التشريعي ، إلا ان العرب أعلنوا مقاطعتها(١٣٠) . ولذلك لم ينتخب ، على الرغم من تمديد فترة الانتخاب ، الا ١٢٤ مرشحا من بين ٨٠٠ ممثل ، كان من المفترض ان يتم انتخابهم في الدوائر الانتخابية العربية(١٣١) (اما في الدوائر الانتخابية اليهودية ، فقد تم انتخاب كافة الممثلين اليهود ، وعددهم ٧٩)(١٣٢) . ووجهت ضغوط شديدة الى الذين انتخبوا من بين الاعضاء العرب في المجلس ، فاضطروا جميعا الى تقديم استقالاتهم .

وازاء افشال انتخابات المجلس التشريعي ، بواسطة مقاطعتها ، اصدرت الحكومة البريطانية ، في ٤ ايار ١٩٢٣ ، مرسوما جديدا ، اعلنت بموجبه ان « الانتخابات التي اجريت في فلسطين ... باطلة وملغاة »(١٣٣) . ولهذا « يكون للمندوب السامي [وحده] السلطة التامة في وضع القوانين الضرورية لتوطيد الامن والنظام وانتظام الحكم في فلسطين »(١٣٤) ، وذلك حتى انتخاب مجلس تشريعي جديد(١٣٥) ، وهو ما لم يتم حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩٤٨ . وفي الوقت نفسه ، احيت السلطات المجلس الاستشاري ، وزادت عدد اعضائه ، من ١٠ الى ١٥ عضوا ، كلهم من موظفي الحكومة(١٣٦) ، لتجنب نفسها عناء مجابهة مقاطعة اي فئة من المعارضين لسياستها او رفضهم اياها .

وكان العرب سعداء للغاية بافشالهم مشاريع الحكومة الدستورية ، لاسيما انشاء المجلس التشريعي . غير ان اليهود كانوا أكثر سعادة : فقد اشتركوا في انتخابات المجلس على مضض ، وخشوا من ان ينجح في تأدية مهامه ، فيحصل تدريجيا على صلاحيات اوسع ، ويتحول الى برلمان حقيقي تقرر سياسته الاكثرية العددية العربية في البلد ، ويجمد الوطن القومي اليهودي . وظهر الموقف الصهيوني هذا واضحا في مطلع الثلاثينات ، عندما طرحت ، ثانية ، فكرة اعادة انشاء المجلس التشريعي ، ووافق عليها عدد من الزعماء العرب ؛ فرفضها اليهود ،